لشعب فلسطين. وما زالت غالبية الدول العربية، وعلى رأسها السعودية والكويت وامارات الخليج، متمسكة بهذا الرأي، رغم اصرار اسرائيل والولايات المتحدة [الاميركية] على عدم الاعتراف بتلك المنظمة، ما لم تعترف هي بدورها بدولة اسرائيل، وتكف عن ممارسة اعمال التخريب داخل اسرائيل وفي الضفة الغربية وغزة.

«**ثالثاً**: ان الحقوق المشروعة لشعب فلسطين والتي تعني، كما ذكرنا، في نظر الدول العربية والجمعية العامة للامم المتحدة، اليوم، اقامة دولة عربية في فلسطين الى جانب الدولة الاسرائيلية، تقلصت في وثيقة كامب ديفيد الى حكم ذاتي محلي. ورغم وصفه بانه حكم ذاتي ' كامل ' ، فقد وردت عليه عدة قيود تنتقص من هذا الوصف.

«١ ـ فالقوات الاسرائيلية المسلحة لن تنسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة الا جزئياً وشكلياً؛ اذ سيعاد توزيعها، أو توزيع ما يتبقى منها، وهو غير محدد العدد في الاتفاقية، على قواعد عسكرية ومواقع معينة في الضفة والقطاع. وقد اكد [مناحيم] بيغن، قبل مغادرته الولايات المتحدة [الاميركية]، وكذلك امام الكنيست، ان الوجود العسكري الاسرائيلي في الضفة والقطاع سوف يستمر، حتى بعد فترة الانتقال وابرام معاهدات سلام مع اسرائيل.

«٢ ـ سوف تحتفظ اسرائيل بالسيادة على الضفة والقطاع طوال فترة الانتقال على الاقل. ويخشى الا يتبدل الوضع بعدها.

«٣ ـ تصر اسرائيل على الاستمرار في سياسة اقامة المستوطنات السكانية في الضفة والقطاع لتهويدهما... [و] لخلخلة الكثافة السكانية العربية فيهما. ولقد كشف موضوع المستوطنات عن وجود خلاف كبير في الرأي بين الولايات المتحدة واسرائيل. فبينما يؤكد بيغن ان تعهده في كامب ديفيد بعدم اقامة المستوطنات في الضفة وغزة هو، فقط، لمدة الثلاثة الاشهر المقدرة للمفاوضات بين مصر واسرائيل لعقد معاهدة سلام بينهما، لا يشمل هذا التعهد فترة الانتقال أو يمتد الى ما بعدها. وقد اعلن الرئيس الاميركي [جيمي] كارتر انه تفاهم مع رئيس وزراء اسرائيل في كامب ديفيد على تجميد اقامة هذه المستوطنات في الضفة والقطاع على الاقل، طوال فترة الانتقال، تجنباً لاثارة السكان العرب فيهما، والرأي العام بوجه عام، مما يعرقل مساعي السلام.

«**رابعاً**: ان تنفيذ النصوص الخاصة بالضفة العربية وقطاع غزة لاقامة الحكم الذاتي المحلي فيهما، وتحديد المصير النهائي لهذه المناطق العربية، يفترض تعاون الاردن، تعاوناً وثيقاً، مع كل من مصر واسرائيل. وهو ما اشير اليه في اكثر من موضع في اتفاقية اطار السلام الشامل. وازاء تصريح الملك حسين بانه غير ملزم، ادبياً ولا قانوناً، باتفاقية لم يوقعها ولم يشارك في صنعها، وعن عدم رضاه عن الكثير من احكامها، اصبح تنفيذها متعذراً، ان لم نقل مستحيلاً، رغم ما اكدته مصر، وتعهدت به، في احدى الرسائل الملحقة باتفاقية كامب ديفيد، من انها سوف تمضي قدماً في هذا التنفيذ، حتى لو امتنعت الاردن او غيرها عن التعاون، مما اعتبرته الدول العربية المعنية تحدياً لها. وهذا التحدي من جانب مصر لن يكون مجدياً ولا اساس له من القانون، لأنه ان صح لمصر ان تتحدث عن قطاع غزة الذي كان خاضعاً للادارة المصرية، فنحن لا نملك، شرعاً، التحدث عن الضفة الغربية التي كانت قبل حرب [حزيران] يونيو ١٩٦٧ جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية.

«وسوف يزداد الوضع دقة وصعوبة، اذا امتنع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة عن التعاون مع مصر واسرائيل في تنفيذ اتفاقية كامب ديفيد هذه، بتحريض من الملك حسين، او من منظمة التحرير الفلسطينية، أو منهما معاً. وقد بدأنا نشاهد بعض آثاره. بل وقد تنتهز اسرائيل هذا الموقف الاردني ـ الفلسطيني لتفسير نصوص الاتفاقية على هواها، او لتعطيل بعض احكامها، اذا ارتأت في ذلك صالحاً لها. ولقد اعترف الرئيس كارتر نفسه بأن عدم اشراك الملك حسين في المفاوضات المقبلة، المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، يجعل التقدم محدوداً في هذا الشأن.

«وازاء موقف الدول العربية شبه الاجماعي، بما في ذلك جارات اسرائيل، سوريا والاردن ولبنان،